

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Youm 7
DATE:	24-February-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	150,000
TITLE :	MoH: Health insurance draft law to be completed by the end of February
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Waleed Abdel Salam

«الصحة»: الانتهاء من مسودة «التأمين الصحي» آخر فبراير

القانون ينص على أن التأمين الصحي هيئة اقتصادية غير قابلة للربح.. واللائحة التنفيذية تستغرق شهرين ونصف.. وقيمة الاشتراكات لم تتغير

كتب - وليد عبد السلام

أكدت لجنة إعداد قانون التأمين الصحي الشامل بوزارة الصحة أنه سيتم الانتهاء من المسودة النهائية للقانون آخر فبراير الجاري، تمهيداً لعرضها على الحكومة وطرحها على البرلمان، وقال عضو اللجنة الدكتور علاء غنام لـ«اليوم السابع»: إن اللجنة ستواصل عملها بعد الانتهاء من صياغة القانون لإعداد اللائحة التنفيذية واليات التعامل مع المرحلة الانتقالية والقوانين الكاملة.

وأشار غنام إلى أن اللجنة ستنتهي من صياغة اللائحة التنفيذية خلال شهرين ونصف الشهر، لتكون جاهزة للمناقشة أيضاً في البرلمان مع القانون، مضيفاً أن القانون يتكون من 35 مادة معظمها تصب في مصلحة إصلاح منظومة الصحة، فيما كشفت عضو اللجنة الدكتورة وجيدة أنور، أنه تم إدخال تعديلات على جميع المواد التي لاقت انتقادات من قبل منظمات المجتمع



وجيدة

عماد

ابن معاق، بينما اشتراكات أصحاب الأعمال ومن في حكمهم من الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال رقم 108 لسنة 1976 تبلغ 4% من صافي الدخل، وفقاً للإقرار الضريبي والمعالين 2% عن الزوجة غير العاملة و0.5% عن كل ابن.

وتابعت: إن أعضاء اللجان المهنية سيتحملون 4% من صافي الدخل وفقاً للإقرار الضريبي، والمعالين 2% عن الزوجة غير العاملة و0.5% عن كل ابن، بينما المصريون العاملون بالخارج غير الخاضعين للمادة 30 من القانون سيتحملون 4% من صافي الدخل، والمعالون 2% عن الزوجة غير العاملة و0.5% عن كل ابن، مشيرة إلى أن العمال الخاضعين لقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم 112 لسنة 1980 سيتحملون 2% من قيمة المعاش الشهري، ويتحمل أصحاب المعاشات 1% من قيمة المعاش الشهري، والمعالون 2% عن الزوجة غير العاملة و0.5% عن كل ابن.

المدنى واللجان الطبية والمهنية، مشيرة إلى أنه تم تعديل جميع فصول القانون، ومازال فصل العقوبات تحت التعديل.

وأوضحت الدكتورة وجيدة أنور، أن أبرز المواد التي تم تعديلها هي تعريف غير القادرين في القانون، بالإضافة إلى تضمين مواد بالقانون، تتضمن أن «التأمين الصحي» هيئة اقتصادية غير قابلة للربح، مضيفاً أنه لم يتم تعديل قيمة الاشتراكات في المسودة النهائية للقانون، ولافتة إلى أن هناك تعديلاً جوهرياً على القانون يتعلق بإنشاء الهيئات الثلاثة التي سيتم تنفيذ وتطبيق القانون من خلالها بقوانين خاصة، مبينة أن اللجنة بدأت جزئياً في كتابة اللائحة التنفيذية للقانون التأمين الصحي الشامل، لافتة إلى أن القانون سيستغرق تطبيقه 10 سنوات، وقالت: إن قيمة اشتراكات العاملين المؤمن عليهم من الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 تبلغ 1% و2% عن الزوجة غير العاملة و0.5% عن كل